

الزمن 1400 سنة

تركيا. العراق: مشكلة الموصل من جديد

عن توقيع معاهدة ثلاثية بين العراق وتركيا وبريطانيا في الخامس من حزيران/يونيو 1926 اعترفت بموجبه ببقاء منطقة الموصل جزءاً من العراق، والتنازل عن ادعائها بشأنها مقابل منحها 10% من عائدات النفط المستخرج من منطقة الموصل لمدة خمسة وعشرين عاماً. إلا أن تركيا كانت ولا تزال تنظر الى اطماع لها في المنطقة وتسعى لاستثمار ظروفها، ما أثار شكوك العراق بشأنها، وانعكست على طبيعة العلاقات بين البلدين وكانت أحد العوامل المؤثرة فيها. كانت الاطماع التركية في ولاية الموصل تثار من قبل المسؤولين الاتراك أو الصحافة التركية بين فترة وأخرى، وترددت في فترات قريبة ماضية، وتزداد كلما تعرض أمن العراق لتهديدات أو مخاطر داخلية وخارجية. وتأتي هذه التحركات الاخيرة، ولا سيما العسكرية، لتثير الهواجس وتطرح التساؤلات.

صرح رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي إن تركيا لم تحترم تعهداً بسحب قواتها من شمال العراق (رويترز 2015/12/30)، وقال بيان للمكتب الإعلامي للحكومة إن رئيس الوزراء أبلغ نظيره التركي في اتصال هاتفي أن وفداً تركيا كان قد وعد بسحب القوات «إلا أن الحكومة التركية لم تلتزم بالاتفاق ونحن نطلب من الحكومة التركية أن تعلن فوراً أنها ستسحب من الأراضي العراقية وأن تحترم السيادة العراقية وتسحب قواتها بالفعل». أقرت انقرة بأنه كان هناك خلل في التواصل مع بغداد بخصوص نشر القوات. ونقلت لاحقاً بعض القوات إلى قاعدة أخرى داخل إقليم كردستان، وقالت أنها ستواصل سحب القوات من نينوى. لكن الرئيس التركي رجب طيب اردوغان قال إن الانسحاب الكامل غير وارد، وكرر العبادي لنظيره التركي أحمد داوود أوغلو القول إن بغداد لم توافق على نشر القوات.

وقال العبادي: «ما من سبب يجعل الحكومة التركية ترسل مدربيها إلى مناطق عميقة داخل الحدود العراقية مثل الموصل لكي تعرض مدربيها للخطر»، مضيفاً أن تنظيم داعش لا يشكل خطراً على تركيا من داخل العراق.

في بيان لمكتب داوود أوغلو اشار الى إنه اتصل بالعبادي ليؤكد أن البلدين «سيواصلان العمل معاً ويتنسّق كامل» ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» (د.ا.ب) بينما أكد وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري أن حكومته ملتزمة باستنفاد كل السبل السلمية لتجنب حدوث أزمة مع تركيا. وأضاف في تصريحات لصحافيين في بغداد: «لكن إذا لم يكن إلا هذا الحل فننعمد هذا الحل. إذا فرض علينا القتال للدفاع عن سيادتنا وثروتنا فسنضطر إلى ذلك». رد داوود أوغلو على تصريحات الجعفري في وقت لاحق إنه إذا أراد العراق استخدام القوة فينبغي أن يكون ذلك ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»، مشيراً إلى أن بغداد لا تسيطر على ثلث الأراضي العراقية. حجج تركيا في ممارستها وغطائها محاربة الارهاب وتدريب مقاتلين والتغلغل العسكري تخدم تنفيذ مخططات محور تفتيت المنطقة وتقسيم المقسم فيها، ولا يتم هذا دون اتفاق او وحي من حلف الناتو والولايات المتحدة الاميركية وقاعدتهما الاستراتيجية العسكرية في المنطقة... كل هذا مع ما ورد من تصريحات ونضاربا يذكر بأحلام وأوهام ويصب في اعادة انتاج او صناعة ازمتا جديدة في ظروف العراق الحالية والمساهمة في الاخطار المحيطة بمصيره ومستقبله.

* كاتب عراقي

كاظم الموسوي *

ما يجري بين تركيا والعراق اليوم محاولة تركية لإعادة انتاج مشكلة الموصل التاريخية (1918-1926) بثوب جديد موشح بتسميات مختلفة... لكن الوقائع تشير اليه بوضوح. فهل تركيا جادة في امرها، ولمصلحة من اعادة عجلة التاريخ والتحرك او العمل على ادارة المشكلة من جديد؟! وتعلم تركيا ان لديها مشاكل مشابهة ويتطلب منها الحذر فيها قبل ان تستمر بهذه المشكلة أولاً، وثانياً لا تفيدها صناعة صراعات وأزمات خارجية وأبواب الجحيم داخلها مفتوحة. التدخل التركي سياسياً والتغلغل عسكرياً في مناطق تابعة لمحافظة نينوى ومركزها الموصل لا تعني غير ذلك. وتناقض التصريحات حول المشكلة والخداع والكذب لا يغيّر شيئاً ولا يبزّر لها ما تقوم به. وسبق لها واعترفت بالمشكلة و«صفتها» مع العراق والقوى التي كانت مهيمنة على المنطقة ورسمت الخرائط القائمة الآن.

كما روت مصادر التاريخ المنشورة عن المشكلة فإن كل محاولات تركيا وصلت الى الاقتناع بوقائع المشكلة كون الموصل جزءاً من أرض العراق، وسكانها بكل تعددهم الديني والعرقي هم من سكان العراق الاصليين. ولذلك اعترفت بها وظلت تناور لمكاسب ومصالح أخرى، عرفتها بريطانيا وقدمتها لها، لا سيما بعد عقد مؤتمر لوزان في عام 1923، تحت إشراف عصبة الأمم المتحدة. وأصبحت هذه المشكلة دبلوماسية بين تركيا والعراق ودولة الاحتلال والانتداب بريطانيا حينها، بعد خسارة الدولة العثمانية في الحرب واستسلام جيشها واقتسام ممتلكاتها في المشرق واليمن والحجاز والبلدان التي كانت تحت سيطرتها وتابعة لإمبراطوريتها قبل ان تتحول

اعترفت تركيا عام 1926 ببقاء منطقة الموصل جزءاً من العراق

الى الرجل المريض في المنطقة. واشترطت عصبة الأمم في قرارها تسوية قضية الحدود العراقية - التركية، بين بريطانيا وتركيا بمباحثات ثنائية خلال عام واحد، وإذا لم يتوصل الطرفان إلى حل، يحال النزاع على مجلس العصبة للبت فيه. ولعدم توصل الطرفين إلى اتفاق بصدد المشكلة، أحالت بريطانيا النزاع على مجلس العصبة عام 1924. وقرر المجلس تشكيل لجنة تحقيق دولية من ثلاثة أعضاء محايدین للنظر في النزاع وتقديم تقرير عنه إلى المجلس وبناء على ما جاء بتقرير اللجنة التي زارت منطقة الموصل وأجرت الاستفتاء فيها، قرر مجلس عصبة الأمم في 16 كانون الأول/ديسمبر 1925 إبقاء ولاية الموصل - المنطقة المتنازع عليها - برمتها ضمن العراق، وأن تراعى مصالح الاكراد في المنطقة. وأثار هذا القرار احتجاج تركيا التي حذرت من احتمال نشوب حرب بينها وبين بريطانيا ومقابل الرفض التركي للقرار، اتبعت بريطانيا سياسة الترغيب والتهديد، فعرضت على تركيا منحها قرضاً بمبلغ 20 مليون جنيه مع تخفيض كبير للديون العثمانية السابقة، إضافة إلى تحريض إيطاليا، بلغاريا واليونان ضدها. وإزاء تلك الإغراءات والضغوط، وافقت تركيا على إجراء مفاوضات مع بريطانيا والعراق، تمخضت

ما يجري اليوم محاولة تركية لإعادة انتاج مشكلة الموصل التاريخية (أ ف ب)



ودولة. برأبي أن هذا الموضوع هو من أهم التحديات التي يجب النظر فيها. فالدولة الإسلامية لا أساس لها في القرآن الكريم بل استناداً إلى عدد من العلماء الاسلاميين والمفكرين المسلمين فإننا نجد في تاريخ الاسلام مجتمعاً منظماً يعيش فيه اليهود والمسيحيون وتقبلهم الدولة بشكل اعتيادي. «الدولة الإسلامية» لا تصب في الإيمان الاسلامي ومفهوم الخلافة الإسلامية أيضاً يناقض الدين. والدعوة إلى إقامة خليفة اسلامية لله في الأرض هي شرك ضد الله، لأن المسلمين يؤمنون أن لا إله إلا الله.

كيف تختصر رؤيتك ببضعة سطور؟

غريغوار حداد: بات تليخيص رؤيتي سهلاً اليوم. فرؤيتي ترفض الانتماء إلى مجتمعات طائفية منكمشة على نفسها وعلى امتيازاتها وأريد الانتماء إلى كنيسة المسيح وحدها. وأرفض الثراء المادي - المال والملكية والأرض والمشاريع - والنقود السياسي للكنيسة، وأريد كنيسة عاملة خادمة وفقاً لمشيئة المسيح. وأرفض كنيسة تدافع عن نظام الاستثمار الاقطاعي والرأسمالي القائم في لبنان أو تساهم فيه. وأريد كنيسة ملتزمة ومعنية بالمسائل التي تهتم كل فئات الشعب وتسير إلى جانبه في سبيل تحرره الاقتصادي ونحو تحقيق أمانيه في حياة إنسانية كاملة. وأرفض كنيسة غريبة عما حولها مرتبطة بالحضارة الغربية. وأريد كنيسة ومسيحيين يعتبرون أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي، يشاركون في قضايا ونضاله وأمانيه نحو التحرر وبناء مجتمع منطوق لأعضائه كافة. وهذا يفرض التعاون تعاوناً كلياً مع الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استعادة حقه في وطنه. وأريد كنيسة ومسيحيين يكونون بالفعل جزءاً لا يتجزأ من العالم الثالث الذي ينتمي إليه لبنان، وهذا الأمر يقتضي المساهمة فعلاً في الكفاح الدائم الذي يقوم به هذا العالم الثالث للتحرر من كل أنواع الاستعمار السياسي والاقتصادي والثقافي.

* أستاذ جامعي. كندا

الأحزاب العلمانية ويحمل الكفاءة ويكون بعيداً عن التمييز المذهبي. ساعثئذ لا يكون الرئيس مسلماً أو مسيحياً بل لبنانياً جرى انتخابه ضمن نظام ديمقراطي سليم.

■ ماذا كان دور الروم الكاثوليك في لبنان منذ 1975 وحتى اليوم وهل سيكون لهم أي دور في المستقبل؟ وهل هم لاعبون ثانويون في الأحداث؟

غريغوار حداد: في ظل المشاحنات التي نسمعاها هذه الأيام لا أعتقد أن ثمة دوراً للروم الكاثوليك ولا حتى للموارنة في تنمية الوطن اللبناني لكي يعيش فيه كل أبنائه بسلام. ولا أحنئذ أن يكون لهم أو لأي طائفة لبنانية أخرى دور مستقل ومنفصل عن الآخرين. على أي فئة لبنانية جادة في أداء دور إيجابي في الوطن أن تنسجم مع باقي المواطنين من دون أن تعمل واعية لنمايتها عن الآخرين. وإلا سنعود إلى ماضي سابقة ويدخلون في جدالات ونقاشات بيزنطية. فهم بذلك يتلهون بالأمور الثانوية وينسون الأساس والجوهر في بناء الأوطان. وكما قال السيد المسيح لمرتا «مرتا مرنا أنت تقلقين وتهتمين بأمر كثيرة مع أن الحاجة إلى شيء واحد» (لوقا 10: 38).

■ هل لديك ثقة بأن تؤدي اليد العليا للمسلمين في الحكم في لبنان إلى دولة لا طائفية أم إلى دولة يحكمها مسلمون وليس فيها نفوذ للمسيحيين؟

غريغوار حداد: لا أرى أي انفتاح من المسلمين على الآخرين وخاصة في المسائل السياسية بل أراهم يتصارعون فيما بينهم سنة وشيعة وكانهم عادوا في الزمن 1400 سنة إلى الوراء. هناك محاولات للقاء بين السنة والشيعة ولكن الصعاب كثيرة للتوصل إلى القبول ببرنامج مشترك من دون أن يفكر كل منهم في وضع اليد الطائفية على مقادير البلاد. المسلمون بحاجة إلى إعادة النظر بالكثير من تفسيرات العقائد الدينية وطرق التعبير عن هذه التفسيرات التي تأثرت كثيراً من خلال التاريخ الطويل، سواء أكان ذلك في لبنان أم في الدول العربية أو الإسلامية. من الأمور التي على المسلمين معالجتها هي إعادة النظر في مفاهيم الاسلام وهل هو فعلاً دين

ضعفاء، ونصيبهم الهزال. لا يملكون ورقة ضغط، وليس بيدهم ما يفاوضون به.

بالمقارنة مع المحور الآخر، وإثر تصاعد قوة الحلف الشرقي، ورأس حربه تحالف روسيا - إيران، فقد حقق الحلف اتفاقية النووي، ووجه ضربات كبيرة للقوات المقاتلة للنظام في سوريا، وتقدم على غير صعيد في العراق، وأفضل حتى اليوم خطط السيطرة على اليمن. حقق المحور انتصارات نسبية تمكنه من فرض بعض شروط على الأقل، في الوقت الذي يعجز فيه الحلف الآخر عن ذلك. وبسبب عدم تكافؤ القوى، تصبح التسوية غير ممكنة، فالتسوية تشتت نوعاً من التوازن تسمح بخروج حل يرضي كل الأطراف. ميزان القوى الحالي لا يتيح للحلف الغربي تحقيق شيء، وفرض أية شروط، وتقدم المحور الشرقي لا بد أنه لا يتيح للآخر الدخول في أية تسوية.

من هنا، تأتي خطط الولايات المتحدة الأميركية القائلة بتسوية في العام المقبل 2017، وفيها بحث مصير الأسد. تؤجل الحل لأنها لا تملك ما تفرض به رغبتها ومصحتها، وترخي إرثاً ثقيلاً على القوة التي ستتنصر في الانتخابات الأميركية، وتعجز عن منع ضرب الإرهاب، بل عن حمايته كربيب لها. ومن هنا، سيشكل القرار الأممي مساحة مناورة للحلف الغربي يسعى من خلاله إلى تأجيل البحث الجدي في أي حل، وسيتمخض من لعبة شد الحبل بين ضرب الإرهاب من جهة، ورفده بالقوة العسكرية والبشرية من جهة ثانية، عناصر مناورة تؤجل التسوية.

لكن تأجيل التسوية لا يعني بالضرورة عدم التوصل إلى حل. وما الوقائع الجارية على الأرض إلا إرهابات حل من جانب واحد، وفيها يتولى الحلف الشرقي تشديد

* كاتب لبناني